

## بوابة أفريقية لموانئ دبي: تشييد منطقة اقتصادية في السنغال

دبي - أعلنت موانئ دبي العالمية الاثنين، أنها بصدد الانتهاء من التفاوض المتعلقة باتفاقيات تشييد ميناء ومنطقة اقتصادية جديدين في العاصمة السنغالية دكار.

ويأتي الإعلان بعد أيام من لقاء جمع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي سلطان أحمد بن سليم والرئيس السنغالي ماكي سال في العاصمة الإماراتية أبوظبي.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن موانئ دبي قولها في بيان إن "المشروع سيدعم النمو الاقتصادي للسنغال عبر تحويل دكار إلى مركز لوجستي رئيسي وبوابة لغرب وشمال غرب أفريقيا".

وهذا المشروع يأتي في خضم الصعود اللافت للقارة الأفريقية التي أضحت قبلة اقتصادية هامة ما سيجعل من دكار بوابة متميزة لمنطقة غرب أفريقيا، حيث سيعزز الميناء الجديد موقع السنغال كمركز تجاري في غرب القارة، وسيسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية هناك.

وتمتد محفظة أعمال الشركة لتضم أكثر من 150 نشاطاً في أكثر من 50 بلداً عبر قارات العالم الست، فيما قامت بمناولة نحو 71.2 مليون حاوية منطية قياس 20 قدماً عبر محفظة أعمالها العالمية لمحطات الحاويات خلال العام الجاري.

وقد كلفت الشركة المملوكة لحكومة دبي خلال السنوات الأخيرة من شركاتها الاقتصادية في أفريقيا حيث أعلنت خلال نهاية العام الماضي عن صفقة جديدة تهدف إلى تطوير منطقة اقتصادية في ناميبيا، لتوسع بذلك إمبراطوريتها الممتدة على كامل القارات الست.

ووقعت الشركة مذكرة تفاهم مع منطقة نارا ناميب الاقتصادية والصناعية الحرة في ناميبيا لتطوير منطقة اقتصادية حرة في ميناء خليج والفيس حيث سيكون المشروع الجديد عبارة عن منطقة اقتصادية حرة على مساحة 50 هكتاراً.

وعادة ما تكون المنطقة الاقتصادية الحرة منطقة خاصة لها قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضرائب المنخفضة، لجذب المستثمرين.

وعرض عددا من العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف من بينها "البينة القانونية الفرنسية التي يطبقها المغرب، والجبائية والرسوم الضريبية غير الموجودة في بلدان الخليج"، إضافة إلى وجود بنك مغربي يقدم مجموعة خدمات متطورة لا يستطيع البنك الإسلامي تحقيقها في فترة وجيزة.

وأشار بدر إلى أنه لا يمكن مقارنة تجارب البلدان الأخرى بالتجربة المغربية، نظراً لخصوصية كل منها. ويرى أن بعض البلدان سمحت للمصارف الإسلامية بطرح منتجات لم يُسمح بها في المغرب، مثل معاملة "التورق"، وهي معاملة يلجأ بموجبها الزبون المحتاج إلى المال إلى المصرف الإسلامي لاقتناء شيء تساوي قيمته المبلغ المالي الذي يحتاجه، ثم يعيد بيعه مقابل سداد سعره بأجل معين.

ولكنه استدرك مؤكداً أن التجربة المغربية في ما يتعلق بمعاملة مبادئ

وتمتلك شركة الطيران حالياً 16 طائرة عريضة، منها ست طائرات بوينغ طراز 787 دريملاينر، وعشر طائرات إيرباص طراز آي 330، لكنها تأمل بزيادة العدد وستشتمل هذه الخطوة استبدال بعض طائرات إيرباص الموجودة حالياً وإضافة تسع أخرى جديدة.

وشنت الشركة في فبراير 2017، طائرة بوينغ 737 ماكس، ضمن باكورة أسطول يتضمن 30 طائرة من هذا الطراز. وتستخدم شركة الطيران العماني أيضاً طائرات بوينغ 737 ذات 166 مقعداً وطائرات إيرباص إي 175، التي تسع 71 مقعداً للرحلات المحلية والإقليمية.

وتقول مصادر بالطعام إنه من المكلف للغاية تشغيل كلا الطرازين من الطائرات باستمرار في مسارات لتحقيق الربح. وأعدت عُمان هيكله القطاع في السنوات الأخيرة، وتم تأسيس المجموعة العمانية للطيران في العام الماضي وتتضمن الطيران العماني ومطارات عُمان والعمانية لخدمات الطيران.

وتم إطلاق شركة الطيران الثانية في 2017. والشركة مملوكة لصناديق تقاعد حكومية وبلدية مسقط.

وكان الرئيس التنفيذي للعمانية للطيران، عبدالعزيز الرئيسي، قد كشف في شهر نوفمبر 2018 خلال تدشين خط جديد إلى موسكو أن الشركة تسعى لتعزيز مكانتها وزيادة عدد المسافرين عبر أسطول طائراتها إلى مختلف الوجهات.

كما تم عرض التقدم الكبير الذي حققه الاقتصاد السنغالي والدور الذي يمكن للشركة من موانئ دبي العالمية أن تسهم به في دعم الأهداف الاقتصادية الكبيرة هناك عبر تطوير ميناء ومنطقة اقتصادية بتخطي أثرهما الإيجابي خدمة منطقة غرب وشمال غرب أفريقيا على وجه العموم.

ويرى محللون أن هذا المشروع من شأنه تعزيز الروابط الاقتصادية القوية بين الإمارات والسنغال، ويسهم في رفع مستوى مشاركة السنغال في دعم حركة التجارة في منطقة غرب أفريقيا، في إطار الدور المتنامي للشركة على الصعيد العالمي.

وسبق أن أعلنت موانئ دبي العالمية عن خطط رئيسية لتطوير ميناء دو فورتور، الذي سيصبح ميناءً متعدد الأغراض حيث سيتضمن مناطق اقتصادية ولوجستية مجاورة لمطار بليز داغني الدولي.

وتتولى موانئ دبي العالمية مسؤولية تطوير المراحل الأولى من الميناء، حيث



تحفيز نشاط الطيران

## سلطنة عمان تعزز قدرات النقل الجوي حزمة مبادرات تدعم نشاط الطيران العماني

معدل الالتزام بمواعيد الإقلاع، مما يعكس التزام الشركة تجاه الركاب ويضعها في مصاف أفضل شركات الطيران أداءً من حيث الالتزام بمواعيد الإقلاع عالمياً.

وأكد أن كل دقيقة تأخير في إقلاع الطائرة تكلف الشركة في حدود 100 دولار بجانب خسارة تتمثل في فقدان ثقة الزبائن بالشركة وهذا أمر غير مقبول بالنسبة لنا.

وأشار إلى أن الشركة تحرص على تطوير موقعها بشكل مستمر بغرض توفير خدمات نوعية للمسافرين. وتقوم شركة الطيران العماني حالياً بالتنسيق مع الشركاء والتعاون مع مطارات عُمان لأجهزة إنهاء إجراءات السفر التي تتيح للمسافر إنهاء إجراءات شحن الأمتعة ذاتياً، وبمقدور المسافر على متن خطوط الشركة إنهاء إجراءات سفره عبر موقع الشركة الإلكتروني.

كما تعمل الشركة لإطلاق مبادرات جديدة تخدم المسافرين وفي مقدمتها تطوير البنى الأساسية للمطارات بالسلطنة لتسريع إنهاء إجراءات السفر عبر توفير الخدمات الذكية.

ويشير الموقع الإلكتروني للطيران العماني إلى أنه يشغل حالياً رحلات إلى أربعة مطارات، منها مطار مسقط الدولي. ويضم أسطول الشركة العديد من الطائرات الحديثة، التي تم استلامها العام الماضي، ويؤكد المسؤولون في الطيران العماني أن السلامة تأتي في قمة أولويات الشركة.

تتغير الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وإيقاف عمليات طائرات بوينغ 737 ماكس التابعة لها.

وأهمها خفض الخسائر والوصول لنقطة التعادل خلال العام 2023. وكانت الشركة، التي لم تعد تعتمد على التمويل الحكومي، أرجأت في 2017 موعد تحقيق نقطة التعادل إلى العام التالي، ولكن يبدو أن المشاكل قد أثرت على تحقيق أهدافها.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لعبدالحسين قوله إن "2019 كان عاماً جيداً بالنسبة للشركة حيث تمكنت من التغلب على عدد من التحديات من بينها المخاطر الجيوسياسية بالمنطقة وإيقاف عمليات 5 طائرات من طراز بوينغ 737 ماكس، وهو ما أثر على خطط وبرامج الشركة التوسعية خلال تلك الفترة".

ومن النجاحات التي تحسب للطيران العماني تمكن الشركة من تحقيق أداء متميز في مؤشر الأداء في الوقت المحدد وصل إلى نسبة 90 في المئة في متوسط

تظهر أرقام الأعمال التشغيلية لمجموعة الطيران العماني أن الشركة المملوكة للدولة تمكنت من تحقيق قفزة العام الماضي رغم بعض التحديات. وتعطي البيانات، التي تم الكشف عن تفاصيلها الإثنين، أن الحكومة جنت ثمار خطط تعزيز قدرات النقل الجوي في البلاد رغم المنافسة الشرسة من شركات الطيران الخليجية ووقف تحليق بوينغ 737 ماكس بعد الضجة التي راقت نشاطها نتيجة عيوب في التحكم.

وتعمل الحكومة من خلال رؤية 2040 على تحسين كفاءة التشغيل والإدارة في قطاع النقل الجوي، والذي يعتبر أحد ركائز دعم اقتصاد البلد الخليجي.

وأوضح رئيس أول الخدمات الأرضية بالطيران العماني سليم بن عبدالحسين أن النتائج التي حققتها الشركة جاءت نتيجة جهود تحسين الخدمات وتطوير الأداء بالنسبة للخدمات الأرضية والجوية وافتتاح خطوط جديدة مباشرة بجانب توقيع اتفاقيات المشاركة بالرمز مع العديد من شركات الطيران العالمية.

وتوقع أن يستمر النمو خلال الأوامر القادمة بما يحقق الأهداف المرسومة

ووقعت الشركة مذكرة تفاهم مع منطقة نارا ناميب الاقتصادية والصناعية الحرة في ناميبيا لتطوير منطقة اقتصادية حرة في ميناء خليج والفيس حيث سيكون المشروع الجديد عبارة عن منطقة اقتصادية حرة على مساحة 50 هكتاراً.

وعادة ما تكون المنطقة الاقتصادية الحرة منطقة خاصة لها قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضرائب المنخفضة، لجذب المستثمرين.

وعرض عددا من العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف من بينها "البينة القانونية الفرنسية التي يطبقها المغرب، والجبائية والرسوم الضريبية غير الموجودة في بلدان الخليج"، إضافة إلى وجود بنك مغربي يقدم مجموعة خدمات متطورة لا يستطيع البنك الإسلامي تحقيقها في فترة وجيزة.

وأشار بدر إلى أنه لا يمكن مقارنة تجارب البلدان الأخرى بالتجربة المغربية، نظراً لخصوصية كل منها. ويرى أن بعض البلدان سمحت للمصارف الإسلامية بطرح منتجات لم يُسمح بها في المغرب، مثل معاملة "التورق"، وهي معاملة يلجأ بموجبها الزبون المحتاج إلى المال إلى المصرف الإسلامي لاقتناء شيء تساوي قيمته المبلغ المالي الذي يحتاجه، ثم يعيد بيعه مقابل سداد سعره بأجل معين.

ولكنه استدرك مؤكداً أن التجربة المغربية في ما يتعلق بمعاملة مبادئ

ووقعت الشركة مذكرة تفاهم مع منطقة نارا ناميب الاقتصادية والصناعية الحرة في ناميبيا لتطوير منطقة اقتصادية حرة في ميناء خليج والفيس حيث سيكون المشروع الجديد عبارة عن منطقة اقتصادية حرة على مساحة 50 هكتاراً.

وعادة ما تكون المنطقة الاقتصادية الحرة منطقة خاصة لها قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضرائب المنخفضة، لجذب المستثمرين.

موانئ دبي العالمية: المشروع سيدعم نمو دكار وتحولها إلى مركز لوجستي

موانئ دبي العالمية DP WORLD

وكشفت الشركة المملوكة لحكومة دبي خلال السنوات الأخيرة من شركاتها الاقتصادية في أفريقيا حيث أعلنت خلال نهاية العام الماضي عن صفقة جديدة تهدف إلى تطوير منطقة اقتصادية في ناميبيا، لتوسع بذلك إمبراطوريتها الممتدة على كامل القارات الست.

ووقعت الشركة مذكرة تفاهم مع منطقة نارا ناميب الاقتصادية والصناعية الحرة في ناميبيا لتطوير منطقة اقتصادية حرة في ميناء خليج والفيس حيث سيكون المشروع الجديد عبارة عن منطقة اقتصادية حرة على مساحة 50 هكتاراً.

وعادة ما تكون المنطقة الاقتصادية الحرة منطقة خاصة لها قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضرائب المنخفضة، لجذب المستثمرين.

وعرض عددا من العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف من بينها "البينة القانونية الفرنسية التي يطبقها المغرب، والجبائية والرسوم الضريبية غير الموجودة في بلدان الخليج"، إضافة إلى وجود بنك مغربي يقدم مجموعة خدمات متطورة لا يستطيع البنك الإسلامي تحقيقها في فترة وجيزة.

وأشار بدر إلى أنه لا يمكن مقارنة تجارب البلدان الأخرى بالتجربة المغربية، نظراً لخصوصية كل منها. ويرى أن بعض البلدان سمحت للمصارف الإسلامية بطرح منتجات لم يُسمح بها في المغرب، مثل معاملة "التورق"، وهي معاملة يلجأ بموجبها الزبون المحتاج إلى المال إلى المصرف الإسلامي لاقتناء شيء تساوي قيمته المبلغ المالي الذي يحتاجه، ثم يعيد بيعه مقابل سداد سعره بأجل معين.

ولكنه استدرك مؤكداً أن التجربة المغربية في ما يتعلق بمعاملة مبادئ

ووقعت الشركة مذكرة تفاهم مع منطقة نارا ناميب الاقتصادية والصناعية الحرة في ناميبيا لتطوير منطقة اقتصادية حرة في ميناء خليج والفيس حيث سيكون المشروع الجديد عبارة عن منطقة اقتصادية حرة على مساحة 50 هكتاراً.

وعادة ما تكون المنطقة الاقتصادية الحرة منطقة خاصة لها قوانين وقواعد تنظيمية مختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضرائب المنخفضة، لجذب المستثمرين.

## حصار دون التوقعات للمصارف الإسلامية في المغرب

وقدر حجم تمويلات المصارف الإسلامية إلى حدود يونيو الماضي، بنحو 620 مليون دولار، مسجلاً زيادة بنحو 25 في المئة مقارنة بالعام السابق، حيث قدر بحوالي 4.5 مليون دولار.

وأقر نائب مدير الإشراف البنكي أن تطور أداء ونمو المصارف الإسلامية يتطلب وقتاً، كما يتطلب توعية مالية وتوسيع باقة المنتجات التي تطرحها هذه البنوك.

وقال عبدالصمد عصامي، مدير مؤسسة أمانة بنك، إن "تطلعات الزبائن تفوق إمكانيات المصارف الإسلامية حديثة العهد داخل البلد نظراً إلى عدة اعتبارات".

وقال نيل بدر، نائب مدير الإشراف البنكي، إن "إجمالي حجم التمويلات للبنوك الإسلامية بعد عامين من إطلاقها بلغ نحو 258 مليون دولار".

وتحدث المسؤول البنكي أمام عدد من البرلمانيين عن إصدار الصكوك من طرف المصارف، موضحاً أنه سيكون له دور في تعزيز إمكانيات البنوك والنوافذ التشاركية، لكن ذلك رهين باستكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالصكوك.

وقدر حجم تمويلات المصارف الإسلامية إلى حدود يونيو الماضي، بنحو 620 مليون دولار، مسجلاً زيادة بنحو 25 في المئة مقارنة بالعام السابق، حيث قدر بحوالي 4.5 مليون دولار.

وأقر نائب مدير الإشراف البنكي أن تطور أداء ونمو المصارف الإسلامية يتطلب وقتاً، كما يتطلب توعية مالية وتوسيع باقة المنتجات التي تطرحها هذه البنوك.

وقال عبدالصمد عصامي، مدير مؤسسة أمانة بنك، إن "تطلعات الزبائن تفوق إمكانيات المصارف الإسلامية حديثة العهد داخل البلد نظراً إلى عدة اعتبارات".

وقال نيل بدر، نائب مدير الإشراف البنكي، إن "إجمالي حجم التمويلات للبنوك الإسلامية بعد عامين من إطلاقها بلغ نحو 258 مليون دولار".

وتحدث المسؤول البنكي أمام عدد من البرلمانيين عن إصدار الصكوك من طرف المصارف، موضحاً أنه سيكون له دور في تعزيز إمكانيات البنوك والنوافذ التشاركية، لكن ذلك رهين باستكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالصكوك.

وقدر حجم تمويلات المصارف الإسلامية إلى حدود يونيو الماضي، بنحو 620 مليون دولار، مسجلاً زيادة بنحو 25 في المئة مقارنة بالعام السابق، حيث قدر بحوالي 4.5 مليون دولار.

وأقر نائب مدير الإشراف البنكي أن تطور أداء ونمو المصارف الإسلامية يتطلب وقتاً، كما يتطلب توعية مالية وتوسيع باقة المنتجات التي تطرحها هذه البنوك.

وقال عبدالصمد عصامي، مدير مؤسسة أمانة بنك، إن "تطلعات الزبائن تفوق إمكانيات المصارف الإسلامية حديثة العهد داخل البلد نظراً إلى عدة اعتبارات".

وقال نيل بدر، نائب مدير الإشراف البنكي، إن "إجمالي حجم التمويلات للبنوك الإسلامية بعد عامين من إطلاقها بلغ نحو 258 مليون دولار".

وتحدث المسؤول البنكي أمام عدد من البرلمانيين عن إصدار الصكوك من طرف المصارف، موضحاً أنه سيكون له دور في تعزيز إمكانيات البنوك والنوافذ التشاركية، لكن ذلك رهين باستكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالصكوك.

عبدالصمد عصامي  
تطلعات المفاربة تفوق إمكانيات المصارف الإسلامية

وشدد على ضرورة زيادة أعضاء اللجنة المكلفة بالمالية الإسلامية في بنك المغرب المركزي وتفرغهم لمهامهم وفق اختلاف تخصصاتهم.

ورغم تواضع التجربة المغربية في المالية الإسلامية مقارنة بالدول الرائدة في المجال، فقد باتت مرجعاً، وهو ما أشار إليه بدر، باقتناء الجزائر بالرباط. وسبق أن زار مسؤولون من بنك الجزائر المركزي الرباط والتقوا بمسؤولي المركزي المغربي للتعرف على الإطار التنظيمي والتشريعي المنظم لعمل المصارف الإسلامية، رغم أسبقيتهم في المجال.

وقدر حجم تمويلات المصارف الإسلامية إلى حدود يونيو الماضي، بنحو 620 مليون دولار، مسجلاً زيادة بنحو 25 في المئة مقارنة بالعام السابق، حيث قدر بحوالي 4.5 مليون دولار.

وأقر نائب مدير الإشراف البنكي أن تطور أداء ونمو المصارف الإسلامية يتطلب وقتاً، كما يتطلب توعية مالية وتوسيع باقة المنتجات التي تطرحها هذه البنوك.

وقال عبدالصمد عصامي، مدير مؤسسة أمانة بنك، إن "تطلعات الزبائن تفوق إمكانيات المصارف الإسلامية حديثة العهد داخل البلد نظراً إلى عدة اعتبارات".

وقال نيل بدر، نائب مدير الإشراف البنكي، إن "إجمالي حجم التمويلات للبنوك الإسلامية بعد عامين من إطلاقها بلغ نحو 258 مليون دولار".

وتحدث المسؤول البنكي أمام عدد من البرلمانيين عن إصدار الصكوك من طرف المصارف، موضحاً أنه سيكون له دور في تعزيز إمكانيات البنوك والنوافذ التشاركية، لكن ذلك رهين باستكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالصكوك.

عدم استيعاب مقاربة المالية الإسلامية